مفتتح العدد

مركز العلوم التفاعلي .. ثمرة شراكة مجتمعية

التعديل الوزاري وتقرير اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية

وسيم الكردي

(1)

مركز العلوم التفاعلي

تتصدر هذا العدد دراسة شاملة لإنشاء مركز علوم تفاعلي في فلسطين بعنوان «**نحو مركز علوم تفاعلي في فلسطين/العلوم كاستقصاء وطريقة تفكير**». وكانت هذه الدراسة قد أنجزت من خلال مشروع وليد وهيلين القطان لتطوير البحث والتعليم في العلوم/ مركز القطان للبحث والتطوير التربوي – مؤسسة عبد المحسن القطّان. ونحن حالياً بصدد مناقشة هذا المقترح على مستوى مجتمعي، وبالتالي فإن غايتنا من وراء نشره، إتاحة الإمكانية لتطويره من ناحية، ولنضع المجتمع في صورة المشروع كي يتأتى لهم أن يكونوا شركاء معنا في إنشاء المركز من البدايات من ناحية أخرى. وكنا قد قمنا خلال إعداد الدراسة بتنظيم نقاشات وورش وزيارات على مستويات مختلفة مع معلمين وباحثين وتربويين وعلماء لتحقيق هذا التفاعل الذي كنا وما زلنا نراه ضرورياً، كي يكون لدينا مركز يتشكل كثمرة شراكات مجتمعية متعددة. وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى إننا نعمل مع بلدية رام الله، الشريك الأساسي في هذا المشروع، على تحويل هذا الحلم إلى واقع. وكخطوة من خطوات هذه الشراكة الاستراتيجية مع البلدية، اتّخذ المجلس البلدي قراراً بتوفير قطعة أرض مناسبة في رام الله لتحقيق هذه الغاية، كما أننا بصدد توقيع اتفاقية مع الأكسبلوتوريوم في سان فرانسيسكو من أجل بناء برنامج تدريب نوعي لنواة الفريق الذي سيعمل على تصميم المعروضات العلمية، وتنفيذها، ومتابعة فعاليتها، وهو برنامج سيستمر لستة عشر شهراً.

إن هذا المشروع النوعي هو حصيلة عمل مستمر على مدار السنوات العشر الماضية، وهو يرى العلوم في سياقها الاجتماعي الثقافي، وفي

من فعاليات الدورة التاسعة من المدرسة الصيفية: الدراما في سياق تعلمي 2015.

علاقة العلوم بكل مكونات الحياة الأخرى، بما في ذلك المكونات الفنية. وسيشكل هذا الفضاء، كما نطمح إليه، رؤيةً تمكّن الأطفال والأهل من التجريب المباشر والعملي لتنمية الخيال والتفكير العلمي، وربط هذه المعرفة في البنية المجتمعية، وما يرتبط بذلك من حاجات واحتياجات.

(2)

التعديل الوزاري وتقرير اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية

كنا قد نشرنا في العدد السابق من «رؤى تربوية» التقرير الصادر عن اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية في فلسطين، الذي تم تقديمه إلى مجلس الوزراء، وكنا قد أشرنا إلى أن التغيير الجوهري في النظام التعليمي في فلسطين، ينبغي أن يكون مسؤولية مجتمعية شاملة، بحيث يمكّن الجهات المسؤولة مباشرةً عن التعليم من تحقيق هذا التطوير المنشود، في ضوء شراكة وطنية حقيقية ونوعية. وقد مضى وقت طويل على تسليم التقرير لمجلس الوزراء الذي لم يتخذ خطوات عملية جوهرية منذ ذلك الوقت، كأن يقوم بتشكيل مجلس أعلى للتعليم تناط به مسؤولية تحديث التعليم عبر متابعة التوصيات التي وردت في التقرير. ولم يمضِ وقت طويل حتى كنا أمام تغيير وزاري محدود، شمل وزارة التربية والتعليم التي أنيطت المسؤولية الوزارية لها بالدكتور صبري صيدم الذي أصبح وزيراً للتربية والتعليم، وقد كان عضواً في اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية، وهو على بيّنة كبيرة بمشكلات التعليم، وبخاصة ما تم بحثه واستقصاؤه واستنتاجه خلال رحلة اللجنة لإنجاز تقريرها. وقد شعر كثيرون في المجتمع الفلسطيني بأننا أمام فرصة تاريخية من أجل الشروع في إحداث التغيير على النظام التربوي، حيث إن د. صيدم كان من أشد المتحمسين للتغيير، ومن أشد المنافحين عن التقرير وتوصياته، وبالتالي لن يكون هناك أفضل منه لقيادة عملية التغيير التي عملت اللجنة العليا، على مدى عامين، من أجل الوصول إلى مفاصلها الرئيسية. إذن، نحن أمام فرصة استثنائية لمتابعة التوصيات، ولكن الأمر يحتاج إلى مجلس أعلى للتعليم، وينبغي أن يكون محكوماً بقانون، وتكون لديه صلاحيات واسعة، بما فيها سياسات التعليم الخاصة بالفلسطينيين أينما وجدوا، بما في ذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تعمل الوزارة على تنفيذ هذه السياسات التي يتم تبلورها تباعاً.

من الصعب أن يتحقق التغيير، إذا أنيطت مسؤولية تغيير المنظومة التعليمية بالجهة التنفيذية الرسمية التي أدارت دفتها منذ استلم الفلسطينيون مسؤولية التعليم بصورة مباشرة وفعلية، لأن الجهات التنفيذية لا يمكن لها إحداث تغيير في بنية هي التي قامت بتشكيلها ودافعت عنها عبر عقدين من الزمن، بل إنها، في حقيقة الأمر، ستقاومه بدرجات متفاوتة، وهذا ما حصل سابقاً، حيث إن الكثير من التقارير الداخلية للوزارة أو تلك التي أنجزت من قبل مؤسسات دولية، لم تلقَ ترجمة لها على أرض الواقع، وقد كانت العملية التعليمية برمتها في صلب مسؤولياتها.

صحيح أن علينا أن لا نتعجل عملية التغيير، فهي طويلة وشاقة ومضنية، ولكن علينا أن نضع لها أسساً متينة، لأن عملية من هذا النوع تتطلب تضافر جهود الكثيرين، ولأنها ستجد الكثير من العراقيل أمامها، وستواجه مقاومة من أطراف عديدة لا مصلحة لهم بإحداث أي تغيير نوعي على التعليم.

إن أي تغيير يجب أن يشتغل على مفاصل التعليم الأساسية، وهي: نوعية التعليم ومناهجه، تكوين المعلمين، المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمعلمين، السياسات التربوية، وفي ضوء التغيير في هذه المفاصل، سيحدث التغيير في كل المكونات الأخرى على اختلافها.

طبعاً، إن إشارات عدم التفاؤل كثيرة، ولكن ينبغي ألّا تمنع حراكاً مجتمعياً مسؤولاً من أجل الشروع في إحداث هذا التغيير، وفي تعميق حوار مجتمعي بشأن النظام التربوي بكل مكوناته، ولعلّي هنا أشير إلى خمسة أمور يمكن أن تشكل مؤشراً إلى أن هذا التقرير بتوصياته، لن يجد له مساراً واقعياً نحو التطبيق:

1. إناطة التغيير بالجهة التنفيذية بصورة رئيسية، وهذا لن يساعد على نظرة شمولية لتعليم الفلسطينيين من ناحية، ومن الناحية الأخرى لن يكون بإمكان من أدار العملية وأفضت إلى ما نحن عليه، أن يحقق التغيير المنشود.
2. كل ما يتعلق بفكرة "الإطاحة بالتوجيهي" التي روِّج لها كثيراً خلال السنوات الأخيرة، ويجب هنا أن ننتبه إلى أمرين: إلى أن إلغاء التوجيهي كرأس هرم منظومة الاختبار دون إحداث تغيير جوهري في محتوى التعليم ومفهوم التقييم لن يجدي نفعاً، وبالمقابل فإن التوجيهي، كنظام له قوته ورسوخه، وبالتالي فإن تقويضه يحتاج إلى مقومات كثيرة، ويبدو أن هذا الاستنتاج يظهر جلياً حينما يُغاص في مسألة الإلغاء، وسيفضي طبعاً إلى التراجع عن فكرة "الإطاحة"، والعودة إلى البحث عن "توجيهي آخر". وستكون المشكلة التي سنواجهها، أننا لم نلغِ التوجيهي ولم نحسن نوعية التعليم، وقمنا بصياغة صورة أخرى لامتحان شهادة الثانوية العامة.
3. إن الحماسة لإحداث تحول في التكنولوجيا المدرسية أمر

مشروع ومبرر، وينبغي للشعب الفلسطيني أن يجاري الثورة الرقمية، ولكن الثورة الرقمية ينبغي لها أن ترتبط بالمحتوى والحاجة، وأن تشكل مكوناً عضوياً فيه، ولها تبريراتها الفكرية والمعرفية أيضاً. إن الإشكالية التي قد تتراءى أمام أعيننا تتمثل في أننا قد ننشغل في التكنولوجيا كأجهزة وبرمجيات دون سياقات معرفية وثقافية ومجتمعية تشتغل فيها، وبالتالي قد يكون لدى الطالب (i Pad) بدلاً من الحقيبة الثقيلة، ولكن من الناحية التربوية نكون قد سكبنا المادة التعليمية الموجودة على الورق، لتصبح متاحة على شاشة صغيرة، وبالتالي سيكون التغيير ليس شكلياً فحسب، بل اشتغل على التكنولوجيا وعصر الملتميديا في أقل أشكاله تفكيراً وخيالاً، فنكون بارعين في تشغيل الأداة، ومخفقين في توظيفها فيما نريد كبشر ينشدون حريتهم، ويتطلعون إلى بناء مستقبل شعبهم.

4. أرسل وزير التربية والتعليم الجديد رسالة لمئة مؤسسة تتضمن وثيقة شراكة، واستدعى المؤسسات لتوقيعها، وبعد أن قمنا بمراجعتها وأشركنا آخرين بمراجعتها، بما في ذلك مؤسسات حقوقية، وصلنا إلى استنتاج إلى أن هذه الوثيقة ببنودها لا تعبر عن إمكانية خلق شراكة حقيقية ما بين المجتمع الفلسطيني بمؤسساته الرسمية والأهلية، وكنا في مؤسسة عبد المحسن القطّان قد بعثنا برسالة جوابية إلى السيد الوزير لمناقشة فحواها من خلال اجتماع خاص بها، وما زلنا ننتظر. وقد لفت نظرنا في هذه الوثيقة، إضافة إلى غياب رؤية شراكة حقيقية، بأنها في تصديرها قد أسقطت تقرير اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية كإحدى مرجعيات الشراكة، وأشارت إلى ما سمي بالإصلاح التربوي المستند إلى الخطة الاستراتيجية التي أعدتها الوزارة للأعوام 2014-2019.

5. أشير في أحد الاجتماعات الوزارية إلى ضرورة عدم الاقتراب من بند الموازنات، وبخاصة الموازنات التي تتعلق برواتب المعلمين، وترقياتهم الوظيفية، وما يرتبط بذلك من استبعاد فكرة كانت مطروحة بشدة، تتعلق بإنشاء نظام خدمة مدنية خاص بالعاملين في حقل التعليم. إن عدم تخصيص موازنات حقيقية تصب في تحسين الرواتب ونظام الحوافز، سيعيق أي إمكانية لتغيير التعليم نحو الأفضل، لأن خيارات التكون المهني، واختيار المعلمين للمهنة، ونظام تقييم الأداء، لن يكون لها مجال واقعي للانتقال مما هي عليه، إلى ما ينبغي أن تكون.

من فعاليات مهرجان العلوم الفلسطيني 2015.